الرفاعي: تحقيق رؤية القيادات الرشيدة في الكويت والبحرين بمواجهة التحديات الأمنية

6

توافد النواب لتقديم إقراراتهم داخل المجلس.. وآخر المهلة القانونية اليوم

مصدر لـ«الوسط»: إقرارات الذمة المالية المقدمة من النواب والوزراء بمجلس 2013 باطلة وعليهم تقديم إقرارات جديدة

ربيع سكر

أكد مصدر مطلع بالهيئة العامة لمكافحة الفساد أن الوزراء والنواب عليهم تقديم اقرارت ذمتهم المالية الجديدة وان ما سبق وقدموه من اقرارات خلال مجلس الامة السابق اصبحت باطلة ببطلان قانون الهيئة السابق، وقال المصدر ل» الوسط « أن كل ما تم تقديمه قبل ابطال قانون الهيئة السابق من إقرارات ذمة مالية للنواب و الوزراء والقياديين وغيرهم يعتبر باطلا بقوة القانون وعلى جميع الملزمين الذين يخضعون للقانون الجديد رقم 2 لسنة 2016 واجب تقديمهم لاقرار بذمتهم المالية. واضاف المصدر أن الاقرارت السابقة التي تم تقديمه قبل إبطال قانون الهيئة السابق هي بمثابة امانه لدى الهيئة جاري اعادتها لاصحابها.

الى ذلك أعلن الأمين العام بالإنابة في الهيئة العامة لمكافحة الفساد الدكتور محمد بوزبر أن اليوم الخميس يصادف آخر يوم لتقديم اقرارات الذمة المالية لأعضاء مجلس الامة أما الوزراء فإن يوم الأربعاء الموافق 2017/2/8 يعتبر آخر يوم لتقديم إقرارات الذمة المالية. واشار الى ضرورة مبادرة المشمولين بأحكام الكشف عن الذمة المالية لتقديم اقراراتهم وفقا للمواعيد المقررة في القانون والذي يقضي بتقديم الإقرار خلال ستة أشهر لمن هو بالخدمة قبل تاريخ نشر اللائحة التنفيذية ليكون آخر موعد لهم لتقديم الإقرار هو 2017/5/14، أما بالنسبة المشمولين ممن تولوا مناصبهم بعد تاريخ نشر اللائحة التنفيذية في 2016/11/13 فيجب عليهم تقديم الاقرار خلال ستين يوما من تاريخ تولي المنصب.

كما دعا بوزبر السادة المشمولين في القانون إلى الدخول على موقع الهيئة الالكتروني .www kancor.gov.kw وذلك لتحميل نموذج إقرار الذمة المالية ونموذج تسجيل بيانات المقر واستكمال تعبئتهما وطباعتهما ثم مراجعة الهيئة لتسليم الإقرار خلال أيام العمل الرسمية من الساعة 8:30 صباحا وحتى الساعة 12:30 ظهرا وذلك في مقرها الرئيسي الواقع بمنطقة الشامية قطعة 2 شارع 20 مقابل حديقة وهران، كما خصصت الهيئة الرقم 118 لتلقي أي استفسار.

النائب حمدان العازمي يقدم إقرار ذمته المالية

النائب صلاح خورشيد يقدم إقراره

عسكر العنزي رغم إصابته حرص على تقديم إقرار ذمته المالية أمس

النائب حمد الهرشاني يقدم ذمته المالية

حمدان العازمي: سأتقدم باقتراح بقانون لشمول زوجة المسؤول فالبعض يضع جميع ممتلكاته باسم الزوجة للهروب من المساءلة القانونية

الى ذلك وقبيل 24 ساعة من انتهاء المهلة القانونية، شهد مجلس الأمة أمس توافد عدد كبير من النواب لتقديم اقرارات ذممهم المالية لدى الهيئة العامة لمكافحة الفساد التي خصصت فريق للتواجد داخل مجلس الامة لتلقي تقارير النواب، قبل يوم من انتهاء المهلة القانونية المتاحة للنواب لتقديم اقرارات الذمة المالية.

وخصصت الامانة العامة لمجلس الامة أماكن لموظفي الهيئة ووفرت لهم جميع الامكانات تسهيلا عليهم وحرصا على الالتزام بمواعيد تقديم الإقرارات.

وأعرب النائب حمدان العازمي عن نيته تقديم اقتراح بقانون لشمول زوجة المسؤول المطالب بتقديم ذمته المالية كونها تعتبر قريبة من الدرجة الاولى، وأوضح ان البعض يضع جميع ممتلكاته باسم الزوجة في محاولة للهروب من المساءلة القانونية.

من جهته قال النائب عدنان عبدالصمد ان هذه المبادرة من قبل هيئة مكافحة الفساد جيدة بالرغم ان كنا نتمنى ان تكون مبكرة لان المُهلة ستنتهي يوم غد الخميس، موضحا ان الملف المطلوب ان تضع المعلومات فيه يحتاج الى بعض التوضيح والشرح لذلك تجد النائب يستغرق وقتا طويلا لدى الموظف لتعبئة النموذج.

وأضاف أنه لو تم تخصيص مكتب ثابت لموظفي الهيئة في مجلس الامة طوال مدة المهلة ال 60 يوم لكان أفضل، لاسيما ان هذه التجربة جديدة جدا وتحتاج الى بعض الإيضاحات.

بدوره قال مدير ادارة لجان الفحص في هيئة مكافحة الفساد صالح التنيب أنه تم تخصيص يوم أمس لاستقبال اعضاء مجلس الامة لتقديم الاقرارات الخاصة بهم، مبينا ان لدى الأعضاء مدة محددة وفق القانون وهي60 يوما بعد توليهم المنصب في 27 / 11 / 2016 تنتهي اليوم الخميس.

واوضح التنيب انه من باب التعاون مع الأمانة العامة للمجلس تم تخصيص مكاتب لموظفي الهيئة حتى نقدم المساعدة اللازمة للنواب، مشيرا الى ان كثيرا من النواب أتوا الى مقر الهيئة في الأيام السابقة، وبكل تأكيد من المتوقع ان يتقدم الجميع بذممهم المالية اليوم والذي لم يستطيع عليه الحضور يوم غد الى مقر الهيئة لأنه يعتبر آخر يوم ولن نقبل بعدً هذا التاريخ قبول ذمة اي من النواب.

التوصل إلى حلول لعدد من الملفات المتعلقة بإسكان المرأة

عاشور: إنشاء 2400 شقة للأرامل والمطلقات جنوب «صباح الأحمد» خلال عامين

ربيع سكر

عقدت لجنة شؤون المرأة والأسرة أمس اجتماعا لمناقشة موضوع قضايا إسكان المرأة بحضور ممثلين عن بنك الائتمان الكويتي والمؤسسة العامة للرعاية السكنية، وقال رئيس اللجنة النائب صالح عاشور في تصريحات للصحافيين : ناقشنا قضايا تتعلق بحصول المرأة الكويتية المتزوجة من كويتي على وثيقة بيت والحصول على قرض الـ70 ألف دينار وأحقيتها في الحصول على سكن منخفض التكاليف.

واشار عاشور الى ان الجانب الحكومي ابلغ اللجنة بالانتهاء من إنشاء 2400 شقة للأرامل والمطلقات بمنطقة جنوب «صباح الأحمد» في غضون عامين، وعن وثيقة البيت للكويتية فإنه تم الاتفاق على حصول المواطنة عليها بعد 6 أشهر من تسلم البيت، معتبرا أن هذا الأمر يحافظ على استقرار المرأة الكويتية ويقلل من الطلبات الإسكانية في بنك الائتمان.

ولفت الى أنه تم التطرق إلى قضايا الأرامل والمطلقات في بنك الائتمان الكويتي وتم التوصل إلى تسوية تقضي بحصولهن وفقا لشروط معينة على قرض إسكاني بقيمة 70 ألف دينار من دون اشتراط أن يكون لديهن أبناء.

وأضاف: أن قضية واحدة تبقى في انتظار الحل والخاصة بالمرأة الكويتية المتزوجة بغير كويتي وقد تم الاتفاق مع الجانب الحكومي على إيجاد مخرج لمنحهن بيتا منخفض التكاليف ضمن مشاريع الرعاية السكنية أو قرضا إسكانيا.

عاشور يصرح للصحافيين

وأكد عاشور أن وزير الإسكان مهتم بحل مشكلة هذه الفئة، وكذلك موضوع الأسرة الكويتية بحيث يحق للأم الكويتية التي لديها أولاد وأسرة التمتع بحق الحصول على سكن وأنه جار العمل على إيجاد مخارج قانونية.

ولفت إلى ان اللجنة ناقشت موضوع بدل الإسكان للفئات المحرومة من السكن، وسيتم التباحث به في اجتماع مقبل بحضور وزير الإسكان. وأشار إلى تكثيف الاجتماعات في المرحلة المقبلة مع وزارة الإسكان وبنك الائتمان من أجل استكمال معالجة القضايا الإسكانية العالقة.

أكد أنه جار التنسيق لتقديم طلب لجنة تحقيق في «الأنابيب النفطية»

الدلال: هناك متنفذون لا يريدون لأي جهة أن تتصدى للفساد

ربيع سكر

أعرب النائب محمد الدلال عن أسفه لتراجع الكويت إلى المرتبة 75 عالميا والسادسة خليجيا في مؤشر مدركات الفساد العالمي بعد أن كانت في الترتيب ال55 عالميا عام 2015، مشددا على ضرورة ان يكون لمجلس الامة وقفة في هذا الشأن. وقال الدلال في تصريح للصحافيين بمجلس الامة : إن مؤشر مدركات الفساد العالمي الذي صدر اليوم من هيئة الشفافية يقيس مدى قدرة الدول في مواجهة الفساد والتزاماتها مع اتفاقيات مكافحة الفساد.

وأوضح الدلال أن هذا التراجع يعود الى تعثر هيئة مكافحة الفساد وعدم قدرتها على اداء واجباتها وأيضا الى حل جمعية الشفافية لاعتبارات سياسية، اضافة الى ان هناك متنفذين لا يريدون لأي جهة ان تتصدى للفساد.

وأضاف الدلال: سبق ان ذكرت ان الهيئة العامة مكافحة الفساد في جيب الحكومة، لكن يبقى الأمل موجود من خلال تعديل قانون الهيئة وإقرار عدد من القوانين المتعلقة بالحد من الفساد حتى نستطيع أن نحتل مركزا متقدما دوليا وعربيا وخليجيا في مؤشر مدركات الفساد.

وأشار إلى أنه يجب ان يكون التعيين في هيئة مكافحة الفساد كما هو معمول به في ديوان المحاسبة ومجلس حقوق الانسان بترشيح من الحكومة وموافقة البرلمان، واختيار مجلس الأمناء في الهيئة يجب ان يتم باتفاق السلطتين.

واوضح الدلال ان تعيين مجلس الأمناء في هيئة مكافحة الفساد لا توجد به اي شبهة دستورية وديوان حقوق الانسان هو اكبر دليل اضافة الى ديوان المحاسبة. وأضاف: علينا تعزيز إمكانات الدولة لمواجهة الفساد مؤكدا اهمية وضع معايير للوظيفة القيادية اضافة الى عدم ترك القيادي مدى أطول.

الدلال يصرح للصحافيين

وأعرب الدلال عن اسفه أن تكون الكويت في آخر الركب لمواجهة الفساد، مشددا على اهمية تبني قانون التعيين في المناصب القيادية وإعادة النظر في قانون المشتريات العامة والمناقصات حتى لايزيد تراجعنا في الفساد. من جانب آخر اكد الدلال اهمية التعامل بجدية مع موضوع مناقصة الأنابيب لافتا الى انه ينسق حاليا مع النائب د.عبدالكريم الكندري لتقديم طلب لجنة تحقيق برلمانية في هذه المناقصة وبناء عليه يتم تقديم تقرير للمجلس تتم مناقشته واتخاذ ما يراه مناسبا.

الشاهين يسأل أبل عن توزيع قسائم سكنية للمستحقين «على المخطط»

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه سؤالا برلمانيا لوزير الدولة لشؤون الإسكان، وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل حول قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتوزيع قسائم سكنية للمستحقين (على المخطط).

وجاء في نص السؤال ما يأتي: قامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية اخيرا بتوزيع آلاف القسائم السكنية للمواطنين المستحقين (على المخطط) ولما كان السكن إحدى الدعائم الأساسية لقيام أسر ومجتمعات مستقرة ومطمئنة ومنتجة.

لذا يرجى إفادتي بالآتي: المواعيد المحددة لتوقيع عقود البنية التحتية الأساسية والفرعية لجميع المناطق والمدن التي تم توزيع قسائمها (على المخطط). والمواعيد المحددة لإصدار تراخيص البناء الفعلي للأفراد في المناطق والمدن التي تم توزيع قسائمها على المخطط.

فهاد: الرهن العقاري نظام فاشل ولن نسمح بتطبيقه

أعلن النائب المهندس عبدالله فهاد عن رفضه القاطع لنية الحكومة تطبيق فكرة الرهن العقاري، مؤكدا أنها تخدم تجار العقار في المقام الأول وتزيد غلاء الأسعار. واعتبر أن ما جاء على لسان المدير العام لبنك الائتمان صلاح المضف بشأن دراسة فكرة الرهن العقاري مرفوض جملة وتفصيلا، ولن يتم السماح بتمريره مهما كلف ذلك. وقال فهاد في تصريح صحافي إن الحكومة بهذا التوجه تعمل لصالح التجار وتقف ضد المواطن البسيط. ونحن نعرف جيدا من هي الفئة المستفيدة ولذلك نحذر من المضي قدمها في محاولة تطبيقها.

وأوضح أن فكرة الرهن العقاري فشلت في كثير من الدول وتسببت في انهيار اقتصادات دول كبرى مثلما حدث في امريكا سنة 2008، مؤكدا أن نظام الرهن العقاري سيفجر أسعار العقار ولن يساهم في خفضها.

وطالب الحكومة بتركيز جهودها على معالجة القضية الإسكانية وإنجاز المشاريع المعطلة بدلا من البحث عن كيفية تنفيع التجار.

وجدد فهاد مطالبته وزير الإسكان باتخاذ الإجراءات لاستكمال تنفيذ المشاريع الإسكانية المتأخرة، داعيا إلى العمل على إنجاز جميع المشاريع المطروحة بالجهد نفسه حتى يتم انجازها بأسرع وقت ممكن،

خصوصا أن هناك العديد من المشاريع الإسكانية الحيوية المعطلة مثل مشروع جنوب «سعد العبدالله»، ومدينة المطلاع، وجنوب «صباح الأحمد»، والخيران بالإضافة إلى غرب «عبدالله المبارك».

وأبدى استغرابه من تأخير توقيع عقود العمل في المشاريع الإسكانية للبدء في تنفيذ البنية التحتية والانتهاء من إنجاز المباني الخدمة فيها، حتى يتسنى للمواطنين من أصحاب القسائم البدء في بنائها خلال الفترة المقبلة.

في سؤال لوزيرة الشؤون

الفضل: هل لدى موظفي وزارة الشؤون صفة الضبطية القضائية؟

الفضل يقدم اقرار ذمته المالية

وجه النائب أحمد الفضل سؤالا الى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية نورية الصبيح، حول حل مجالس ادارات جمعيات تعاونية.

وجاء في السؤال: صدر في الآونة الاخيرة عدة قرارات بحل مجالس إدارات عدد من الجمعيات التعاونية ومن ضمنها جمعية السلام التعاونية ولما فيه هذه القرارات انتقاص حق الأعضاء كونهم منتخبين من قبل اعضاء الجمعية العمومية.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي : 1 – عدد اللجان التي شكلت لمراجعة اعمال وحسابات جمعية السلام منذ عام 2014 إلى نهاية عام 2016 مع تزويدي بالتقارير النهائية لأعمال تلك اللجان وما تم اتخاذه من قرارات من قبل وزارة الشؤون حول تلك اللجان.

2 –هل لدى موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صفة الضبطية القضائية؟ اذا كانت الاجابة بنعم، يرجى افادتي هل تم استخدام الضبطية القضائية بجمعية السلام؟ واذا لم تستخدم يرجى افادتي بأسباب عدم استخدام الضبطية القضائية.

3 – قرار حل جمعية السلام الموقع من قبلكم اشار إلى تقرير اللجنة والى المذكرة المرفوعة من قبل الوكيل المساعد للتعاونيات، يرجى تزويدي بتقرير اللجنة ومذكرة وكيل الوزارة المساعد للتعاون المرفوعة الى وكيل الوزارة.

4 – آلية التوصيات لحل او عزل أعضاء الجمعيات التعاونية المطبقة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يرجى بيان ذلك بشكل تفصيلي. 5 – هل اللجان المشكلة لمراجعة اعمال وحسابات الجمعيات التعاونية تعطي توصياتها في نهاية التقرير ام تكون التوصيات من اطراف أخرى؟ وإن كانت من أطراف أخرى يرجى ذكرها. 6 – آلية التعيين في حال حل مجلس الإدارة او عزل عضو من أعضاء مجلس الإدارة يرجى بيان خطوات الحل.

7 – هل سيتم تمديد فترة الاعضاء المعينين من قبل وزارة الشؤون ام ستقام الانتخابات في حال انتهاء فترة الشهرين حسب قراركم بالحل؟